

CD/PV.1063
27 March 2007

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والستين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

الرئيسة: السيدة سارالا فرناندو (سري لانكا)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٦٣ لمؤتمر نزع السلاح.

أود أن أبدأ ببيان باسم الرؤساء الستة بشأن أعمال هذا الأسبوع.

في البيان الذي أدليت به في الجلسة العامة غير الرسمية يوم الجمعة الماضي لعرض الوثيقة CRP.4، قدمت تقييم رؤساء المؤتمر الستة لعام ٢٠٠٧ بشأن العمل الذي أنجز أثناء الجزء الأول من دورة هذه السنة، استناداً إلى تفاعلنا مع المنسقين والمساهمة المتلقاة، ومشاركتنا الخاصة في الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية، والمشاورات مع جميع الوفود، والاجتماعات مع المجموعات ومنسقي المجموعات.

وأود أن أشكر باسم الرؤساء الستة الوفود العديدة من شتى الأقاليم التي تحدثت في كل من الجلسات العامة غير الرسمية والرسمية يوم الجمعة الماضي دعماً لمشروع المقرر الرئاسي الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1. وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الوفود التي التمسست توضيحات، وذلك أساساً بخصوص أساليب العمل والإجراءات. وفي إطار من الشفافية، أود التطرق إلى هذه المسائل للمساعدة على تقييم المقترح.

وفيما يتعلق بمسألة التوازن، نعتقد جازمين أن المقترح صيغ بدقة للتوصل إلى حل وسط بين مختلف وجهات النظر والأولويات والمصالح، وما هو قابل للتحقيق واقعياً من أهداف الدول الأعضاء القصيرة والطويلة الأجل. وأود التشديد مجدداً على أن المقترح الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1 يعكس وجهات نظر الدول الأعضاء. كما أود الإشارة إلى مقدمة الوثيقة التي جاء فيها أن المؤتمر سوف يبت في مشروع المقرر هذا دون المساس بالأعمال والمفاوضات التي قد تجري في إطار بنود جدول أعماله.

وعلاوة على ذلك، نعتقد جازمين أن المقترح يتماشى تماماً مع نظام المؤتمر الداخلي. فهذا النظام ينص بوضوح على أنه يمكن إدارة أعمال المؤتمر في إطار أي ترتيب يتفق عليه المؤتمر. فالمؤتمر يضع بنفسه النظام الداخلي، ودور هذا النظام تسهيل عملنا. وفي الجلسة العامة غير الرسمية التي عقدت يوم الجمعة الماضي، أكد الأمين العام للمؤتمر، السيد أوردزنيكديزه، مجدداً على هذا الموقف.

وعن مدة سريان مشروع المقرر، أود إبلاغكم، طبقاً للنظام الداخلي، بأنها ستستمر طوال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧.

أما عن الجدول الزمني، نعتقد أنه ينبغي التحلي بالمرونة لأسباب عملية. وعليه، فإن الرؤساء الستة سيقترحون مشروع جدول زمني مناسب في مشاوراتهم مع المنسقين لكي ينظر فيه المؤتمر بعد اتخاذ قرار بشأن مشروع المقترح هذا.

وفيما يخص تعيين المؤتمر منسقين لقضايا بعينها، كان الرأي السائد أثناء مشاوراتنا أن طريقة العمل الحالية مع المنسقين كانت مفيدة ومناسبة، وينبغي بالتالي الاستمرار فيها وتطويرها. والمنسقون مسؤولون أمام المؤتمر الذي سيعينهم وسيقدمون تقاريرهم إليه لينظر فيها. وستكون الجلسات التي يرأسها المنسقون غير رسمية بطبيعتها ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك. وسيطبق النظام الداخلي للمؤتمر على الجلسات التي يرأسها المنسقون.

الرئيسة

وفي الختام، وطبقاً لالتزام الرؤساء الستة الذي قطعوه في بداية هذه السنة أمام المؤتمر بشأن الإطار التنظيمي الذي قدم في كانون الثاني/يناير، نعزم عقد جلسة عامة رسمية يوم الخميس ٢٩ آذار/مارس في الساعة العاشرة صباحاً للبت في الوثيقة L.1.

مسجّل لدي في قائمة المتكلمين في الجلسة العامة لهذا اليوم كل من نيجيريا، وألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، والنمسا وإيطاليا وفرنسا وسلوفاكيا، وأرى أيضاً أن الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية يرغبان في تناول الكلمة.

والآن، أعطي الكلمة إلى ممثل نيجيريا.

السيد أوانن (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيسة، أشرف بإلقاء هذا البيان باسم مجموعة الـ ٢١.

أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم تعاون المجموعة ودعمها الكاملين لدى اضطلاككم بمسؤولياتكم.

تؤكد مجموعة الـ ٢١ مجدداً أن إزالة الأسلحة النووية تماماً هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وتظل المجموعة مقتنعة بأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر انتشارها سيظل قائماً وكذلك احتمال استعمالها.

ولما كانت المجموعة تعترف بهذا الخطر، فقد دعت مراراً وتكراراً إلى إبرام صك دولي ملزم قانوناً يمنح ضمانات أمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتذكر المجموعة في هذا الصدد بالفقرتين ٣٢ و ٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي أول دورة استثنائية كُرس لتزع السلاح، التي شددت على الحاجة إلى وضع ترتيبات فعالة، عند الاقتضاء، تضمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ومجموعة الـ ٢١ مقتنعة بأن هذه الترتيبات، بمجرد تضمينها صكاً ملزماً قانوناً، لن تبني الثقة بين أعضائها فحسب، بل ستعزز أمنها والسلم والأمن في المجتمع الدولي أيضاً.

وترحب المجموعة بالمشاورات غير الرسمية التي عقدت في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن قضية ضمانات الأمن السلبية، بالصيغة التي تعبر عنها مبادرات الرؤساء الستة، وتلاحظ بعين الرضا بأنه لا يوجد اعتراض في المؤتمر، مبدئياً، على فكرة إبرام اتفاقية دولية تضمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية عدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، رغم الإشارة إلى الصعوبات التي تعترض وضع نهج مشترك يقبل به الجميع.

وتقبل المجموعة بوجود نهج مختلفة، لكنها ترى أنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك دولي ملزم قانوناً بشأن منح ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وتعتبر المجموعة أن إبرام هذا الصك سيكون خطوة كبيرة في سبيل تحقيق أهداف تحديد الأسلحة، ونزع السلاح النووي، وعدم الانتشار بجميع جوانبه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، والآن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على قائمة المتكلمين، وهو ممثل ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيسة، أتشرف بأخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. ولما كانت هذه المرة الأولى التي أتحدث فيها باسم الاتحاد الأوروبي في ظل رئاستكم، أود بادئ ذي بدء أن أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبوسعي أن أؤكد لكم دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لجهودكم الرامية إلى توجيه عمل هذا المؤتمر، لا سيما في هذه المرحلة المهمة.

ويستمد الاتحاد الأوروبي تشجيعاً كبيراً من المناقشات البناءة والمنظمة والموضوعية التي جرت أثناء الجلسات في الأسابيع الماضية بفضل "الإطار التنظيمي" الذي وضعه الرؤساء الستة للمؤتمر في دورة عام ٢٠٠٧. ومن الواضح أن الزخم الذي نشأ عن المبادرة المشتركة بين الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في دورة السنة المنصرمة ما زال مستمراً، بل تعزز أيضاً ليصل إلى مستوى أعلى. وسأذهب إلى أبعد من ذلك بالقول إن هناك روحاً جديدة تسود مؤتمر نزع السلاح. وقد قوى ذلك أملنا في أنه يمكن أن نخرج أخيراً من المأزق الذي وصل إليه عمل المؤتمر، وأن نستأنف العمل الموضوعي.

ولن يعترض الاتحاد الأوروبي على المقترح الذي قدمه الرؤساء الستة كما ورد بالصيغة الحالية في الوثيقة CD/2007/L.1.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): شكراً، أود استرعاء انتباه الوفود الكريمة إلى أن هواتفكم المحمولة تتسبب في التأثير على التكنولوجيا، مما يجعل الإنصات صعباً جداً. لذا، يرجى التكرم بإغلاقها.

والآن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي، سفير النمسا.

السيد بيترتس (النمسا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيسة، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل قيادتكم الرشيدة، اسمحوا لي بأن أهنتكم على توليكم هذا المنصب المهم.

وفي الوقت ذاته، أود أن أشكركم وزملاءكم الرؤساء ومختلف المنسقين على جهودكم التي لا تكل وعملكم القيم الذي لاحظناه في الأسابيع القليلة الماضية.

والنمسا، بالخصوص، تعرب عن تقديرها لمقترح الرؤساء الستة الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1 والذي عرض يوم الجمعة الماضي وترحب به. ونعتبره نهجاً متوازناً ومنصفاً جداً ونعتقد أنه ينطوي على إمكانات حقيقية للخروج من الأزمة الحالية. وتود النمسا من ثم أن تعرب عن دعمها الكامل لمشروع المقرر الرئاسي.

وفي هذا السياق، نود أيضاً الترحيب بورقة العمل التي أعدتها كندا والمعنونة "ترتيب بشأن التحقق وعلاقته بنطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية". ونعتبر هذه الورقة مساهمة قيمة في مناقشاتنا - ومفاوضاتنا المرجوة - المقبلة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على القائمة، سفير إيطاليا.

السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، يسرني أن أبلغكم وأعضاء المؤتمر بأن رئيس جمهورية إيطاليا، السيد جيورجيو نابوليتانو، قد منح الدكتور جوزيف غولديلات لقب Cavaliere dell' Ordine al merito della Repubblica Italiana (فارس وسام الاستحقاق للجمهورية الإيطالية).

والسبب في ذلك هو الآتي: "الدكتور غولديلات هو أحد كبار الخبراء العالميين في نزع السلاح وعدم الانتشار. وبوصفه مسؤولاً حكومياً ثم خبيراً ثم باحثاً، فقد ساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين عبر نزع السلاح وخفض الأسلحة وعدم الانتشار". وأعتقد أن كل من يساهمون في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يعرفون حق المعرفة المزايا البارزة لهذا الباحث الجليل والخبير الموقر المتخصص في الميادين المتصلة بعمل هذا المؤتمر.

والدكتور غولديلات، كما تعلمون، يثابر على متابعة جلساتنا الرسمية من الشرفه. وللأسف لم يستطع أن يكون معنا اليوم، لكنني أود أن أهنته أحر ما تكون التهنته وأعرب له عن عظيم تقديري للدور الرائع الذي قام به على مدى سنوات من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن منح هذا الوسام إلى الدكتور غولديلات يعكس التزام إيطاليا القوي بتزع السلاح وعدم الانتشار في جميع مستويات مؤسساتها. واسمحوا لي بأن أذكر بأن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ماسيمو داليمبا وجه الشهر الماضي نداءً قوياً من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بمناسبة زيارته إلى هيروشيما، وهي مدينة أصبحت رمزاً للنضال الدولي من أجل السلام الدولي عبر نزع السلاح.

وبعد أيام قليلة، أثناء الجزء الرفيع المستوى من مؤتمرنا، دعا نائب وزير الخارجية، فيتوريو كراكسي إلى استئناف العمل الموضوعي في المؤتمر وأيد مبادرة الرؤساء الستة. واسمحوا لي بأن أضيف أن إيطاليا، في مجال نزع السلاح لأغراض إنسانية، كانت من بين أولى الدول التي أيدت في الشهر الماضي إعلان أوصلو الرامي إلى حظر ففة بأكملها من الذخائر العنقودية.

والتزامنا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتزام الاتحاد الأوروبي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار الضارب بجذوره العميقة في تاريخ الاتحاد، لا سيما في إطار سياسته الخارجية والأمنية الموحدة. فقد وُضعت في عام ٢٠٠٣ في ظل الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي بعض معالم هذه السياسة، مثل استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والموقف الموحد للاتحاد الأوروبي بشأن تحقيق انضمام جميع الدول إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزها.

وتحدث التطورات التي أشرت إليها في ظروف خاصة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تحققت نتائج جوهرية في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة اللإنسانية في إطار الرئاسة الفرنسية. وبعد أسابيع قليلة تم التوصل إلى نتائج إيجابية مماثلة في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في ظل الرئاسة الباكستانية. وهذه السنة، ولأول مرة، قدم الرؤساء الستة إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع مقرر سيسمح للمؤتمر باستئناف مهمته المؤسسية، وهي التفاوض بشأن معاهدات دولية في مجال نزع السلاح. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به ألمانيا هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب عدد كبير من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي تنتمي إلى جميع المجموعات الإقليمية تقريباً، سبق أن

السيد تريزا (إيطاليا)

أشارت إيطاليا يوم الجمعة الماضي إلى أن بوسعها قبول هذا المقرر الذي يحركه الطلب، وهو حل وسط عادل ونزيه ويستند إلى تحسين المقترحات السابقة التي تعرفها جميع الوفود حق المعرفة والتي عملنا من أجلها سنين عدة. وهذا المقترح لا يمكن أن يكون مفاجأة للوفود التي تابعت جميع مداولاتنا وللعواصم التي تلقت معلومات بشأنه. وقد اضطلع الرؤساء بأنشطة وأجروا مشاورات لمدة طويلة وبدلوا ما في وسعهم للوصول، في وقت مبكر جداً، إلى كل وفد وكل مجموعة إقليمية. ونحترم ضرورة مشاوره العواصم بشأن هذه المسألة المهمة، لكن حان الوقت لاتخاذ قرار. وأعتقد أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح يعترفون بأن معاهدة عدم الانتشار، التي تبدأ عملية استعراضها الشهر القادم، هي حجر الزاوية للسلم والأمن الدوليين. ومن شأن هذه العملية أن تستفيد كثيراً من خروج مداولاتنا هنا في جنيف بنتيجة إيجابية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): شكراً، وأغتنم هذه المناسبة لأعرب أيضاً عن تماني الخالصة للدكتور غولدبلات. فهو معروف لدى وفد سري لانكا وقریب منه منذ سنوات عدة.

والآن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على القائمة، وهو سفير فرنسا.

السيد دوبيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه القاعة في ظل رئاستكم، أود بداية أن أهنتكم أحر ما تكون التهنية. كما أود أن أشكركم من صميم قلبي على الجهود التي بذلتموها أتم ورؤساء مؤتمر نزع السلاح الآخرين محاولين إيجاد حل وسط بخصوص برنامج أنشطة الجزئين الثاني والثالث من هذه الدورة.

وإذا كنت لم أتحث يوم الجمعة بعد الظهر فلأننا كنا نود إنعام النظر في هذا المقترح وإعطاءه حقه من البحث، وهو مقترح، مهما يكن من أمر، يمثل نقطة تحول مهمة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وفي إطار الحلول الوسط، فإن فرنسا مستعدة لعدم الاعتراض على توافق في الآراء بشأن هذا النص. وعليه، فإننا نظهر التزامنا الصادق ببدء مفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تمثل لنا، كما ذكرنا في مناسبات عدة في هذا المنبر، تكملة لا غنى عنها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذا التقدم الملموس المقبل الذي يمكن أن يساهم فيه المؤتمر في مجال نزع السلاح النووي. والواقع أن هذا الموضوع هو الوحيد في هذه المرحلة الذي يمكن أن يكون محل اتفاق الدول الأعضاء في المؤتمر من أجل بدء المفاوضات.

وأود أيضاً التأكيد في هذا المضمار على أن أي تعديل يرمي إلى تعزيز أو تغيير أحكام الحل الوسط الذي طرحته الرئاسة بخصوص نزع السلاح النووي أو ضمانات الأمن السلبية سيحدد إمكانات التوصل إلى توافق في الآراء. وعلاوة على ذلك، نعرب عن أسفنا لأن هذا المقترح يفرض في إيلاء الأهمية لترع السلاح النووي ولا يعطي أهمية كافية لترع الأسلحة التقليدية. ونذكر بأن أعمال مؤتمر نزع السلاح يجب ألا تقتصر على البنود الأربعة المدرجة في جدول الأعمال التي تضمنها مقترح الرئاسة، بل ينبغي أن تشمل مجمل المسائل المتعلقة بترع السلاح العام والتام وبعدم الانتشار.

السيد دوبيل (فرنسا)

ونرى بالخصوص أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يواصل، في إطار البند ٧ من جدول أعمال، مناقشة مشروع المعاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة ومسألة منظومات الدفاع الجوي المحمولة (MANPADS) ومسألة نقل الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل للجهات الفاعلة من غير الدول. فهذه المواضيع لها علاقة أساسية بالأمن الوطني. ومع ذلك، ورغم أوجه القصور التي تعتور هذا النص من منظورنا، فإن فرنسا لن تعترض على توافق الآراء كما ذكرت آنفاً.

وإذ نضع في اعتبارنا ما ذكرته رئاسة الاتحاد الأوروبي قبيل قليل، فإذا كان بإمكان جميع الوفود، إن هي تحلت بالمرونة التي نتحلى بها، أن تنضم إلى هذا الحل الوسط وتسمح بالتالي باعتماد مقترح الرئاسة بتوافق الآراء قبل نهاية الجزء الأول من أعمال الدورة الحالية، فإن أملاً كبيراً يجدونا في أن تتأكد الرئاسة من أن تخصص المناقشات أثناء الجزءين الثاني والثالث الوقت اللازم للمفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وأن تأخذ في الحسبان أهمية المسائل المتعلقة بتزع الأسلحة التقليدية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على القائمة، وهو ممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بداية أود تهنئة السيد غولدبلات على الوسام الذي حصل عليه اعترافاً بالتزامه وعمله من أجل نزع السلاح العام، كما أود شكر إيطاليا التي أثبتت مجدداً، بمنح أعلى سلطة فيها هذا الوسام، التزام هذا البلد بتزع السلاح وعدم الانتشار، ومن ثم تعزيز السلم والأمن الدوليين.

سيدتي الرئيسة، لم يكن الوفد الجزائري يعترم تناول الكلمة، لكن لدينا بعض التعليقات نظراً للتوضيحات التي قدمتموها باسم الرؤساء الستة والتي نود أن نشكركم عليها.

أولاً وقبل كل شيء، أشار الوفد الجزائري في الجلسات غير الرسمية والرسمية التي عقدت يوم الجمعة الماضي إلى أنه يمكن تحسين الولايتين المتعلقةين بتزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية بمراعاة المنطوق الذي سبق اعتماده بتوافق الآراء في إطار مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠.

وعلاوة على ذلك، طرح الوفد الجزائري بعض المسائل الإجرائية، لا سيما مسألة تواتر برنامج العمل سنوياً. سيدتي الرئيسة، في الإعلان الذي أدليتم به، في الصفحة الثانية، الفقرة الأولى، توضحون أن برنامج العمل هذا سيسري على سنة ٢٠٠٧؛ وبخصوص هذه المسألة لدي بعض التساؤلات القانونية. فالفقرة ٢٨ من النظام الداخلي تنص على أن يعتمد جدول الأعمال وبرنامج العمل سنوياً. وهذا النظام الداخلي اعتمد بناء على مقرر. ومقترحكم، مقترح الرؤساء المتعلق ببرنامج العمل، سيعتمد أيضاً بموجب مقرر قانوني، مقرر للمؤتمر. وبهذا الخصوص، أود من سعادة سفير فرنسا، نظراً إلى معرفته المتعمقة بالقانون، أن يوضح لنا الأمر. إذن، فإن اعتمد هذا المقرر بموجب مقرر وإن كان النظام الداخلي قد اعتمد بموجب مقرر من المؤتمر، ونظراً إلى أن مقترحكم لا يشير إلى التواتر السنوي - إذ إنه ينص على ولايات مفتوحة غير مقيدة بزمن -، فإننا نواجه حالتين من الناحية القانونية: المقرر الذي اعتمد النظام الداخلي بموجبه والمقرر الذي اعتمد برنامج العمل بمقتضاه. وهنا، لا توجد إشارة إلى الأساس السنوي لبرنامج العمل، وعند وجود تنازع بين قواعد قانونية، فإن القاعدة القانونية الأخيرة هي التي تطبق بالطبع. إذن، لا نرى ما يمنع من الإشارة بوضوح في مقترحكم إلى أن المنسقين يعينون للدورة الجارية. فعلى أي أساس سيضايق هذا الأمر المؤتمر؟ فالمزيد من الوضوح لا يضايق أحداً.

السيد خليف (الجزائر)

ويمكنني أن أقرأ عليكم المقترح التالي:

(ثم تكلم بالإنكليزية)

يمكن تعديل النص على النحو الآتي: "يقرر مؤتمر نزع السلاح، دون المساس بالأعمال والمفاوضات التي قد تجري في إطار بنود جدول أعماله، أن يعين، على مدى فترة انعقاد الدورة الحالية..." ثم نذكر أسماء المنسقين.

(ثم تكلم بالفرنسية)

لا أرى أي مشكلة يمكن أن تنشأ عن ذلك من حيث توازن الوثائق. لا توجد مشكلة بشأن توازن الوثائق، اللهم إلا إذا كان هناك أمر آخر نجهله. إن ما سلف يتعلق بالإجراءات إذن.

أما جوهر الولايات أو منظوقها، فإننا تلقينا مقترحكم في وقت متأخر جداً، أي يوم الجمعة مساءً ولم نتردد في إرسال نصه إلى عاصمتنا في أقرب وقت ممكن. ولا زلنا ننتظر أحوبة من السلطات الجزائرية. وأتمنى الحصول عليها قبل يوم الخميس، لكنه لا يمكنني أن أؤكد لكم ذلك الآن. وبعد، فإن الوفد الجزائري يظل مستعداً لعقد مشاورات مع الرؤساء، قصد إدخال التحسينات اللازمة. لكن من المهم جداً الإشارة في المقرر إلى التواتر السنوي لبرنامج العمل، لأنه بمجرد انقضاء هذه المرحلة سنرجع على المقرر أكثر مما نرجع إلى بيان الرؤساء.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على القائمة، سفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد معيري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في ظل رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم التوفيق في الاضطلاع بمهمتكم الجليلة للمضي بعمل هذه الهيئة الموقرة قدماً. كما أود الإعراب عن تقديري لرؤساء المؤتمر الستة وللمنسقين الذين كانت مساهماتهم في عمل مؤتمر نزع السلاح مثيرة للإعجاب.

فعن المقترح المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح يوم الجمعة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، أود تقديم بعض التعليقات. لقد أرسلنا المقترح إلى العاصمة فور تلقيه من أجل التعمق في دراسته والحصول على تعليمات بشأنه. وحتى الآن، لم يحصل وفد بلدي على أي تعليمات من العاصمة. وعليه، يحتفظ وفد بلدي بحق التعبير عن موقفه في مرحلة لاحقة.

ولما كان المقترح مهماً جداً، فإنه يحتاج إلى أن تدارسه مختلف أجهزة اتخاذ القرارات في عاصمة بلدي. وفيما يلي بعض الآراء الأولية لوفد بلدي مساهمة في مناقشة هذا الموضوع.

كان وفد بلدي يصبر دائماً على اتباع نهج متوازن وشامل بخصوص برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وللقضايا الرئيسية الأربع التي حددها المؤتمر في السابق خلفيتها وتاريخها وسياقها. فلتلك القضايا من وجهة نظرنا نفس القيمة

السيد معيري (جمهورية إيران الإسلامية)

وليست أهم أو أقل أهمية من القضايا الأخرى. ويعتقد وفد بلدي أن مسألتي نزع السلاح النووي والترتيبات الدولية الملزمة قانوناً التي تضمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية عدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها تكتسيان أهمية بالغة في عمل المؤتمر. إذن، فهذا لا يؤثر في التوازن بين القضايا الرئيسية الأربع في أي برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. إن مقترح السفراء الخمسة وضع أساساً متيناً لأي برنامج عمل لهذه الهيئة. ونأمل أن يتوافق هذا المقترح مع ذلك المعيار.

وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، عبر وفد بلدي في مناسبات عدة عن موقفه بأن المفاوضات بشأن هذا الموضوع ينبغي أن تجري في إطار ولاية شانون وحدها. ومرة أخرى، أرجو أن يسجل في المحضر أن هذا هو موقف وفد بلدي المبدئي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على القائمة، سفير مصر، السيد شكري.

السيد شكري (مصر): السيدة الرئيسة، إنني أتوجه لكم بالتهنئة على توليكم الرئاسة لمؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كل التوفيق في إطار الاضطلاع بمسؤوليتكم الهامة، كما إنني أتوجه بالشكر على البيان الذي ألقيتموه والذي تضمن توضيحات هامة متصلة بالمبادرة التي طُرحت من خلال المستند CRP.4. مما لا شك فيه أن هذه التوضيحات لتعدّ عنصراً هاماً من شأنه أن يزيل بعض الغموض الذي اكتنف المبادرة. وإنني لأنتهز هذه المناسبة لأعبر مرة أخرى عن الامتنان للجهود التي بُذلت لبلورة هذه المبادرة والتي قد تحقق الهدف المنشود من حيث كسر الجمود الذي انتاب عمل المؤتمر على مدى العقد الماضي.

إننا نؤكد بأننا سوف نحيل على الفور نص البيان الذي أدليتكم به إلى العاصمة من أجل تضمينه إطار الدراسة المدققة والمتأنية لهذه المبادرة وليتسنى لوفد بلادي اتخاذ القرار المناسب بشأنها أخذاً في الاعتبار الطبيعة الخاصة والفريدة لهذه المبادرة والتي لم نعتدها من قبل في مؤتمر نزع السلاح من حيث تقديمها على أساس القبول أو الرفض المطلق لها، وما تم إبداءه من رفض طرح أية تعديلات عليها. وبالرغم من ذلك، فإن وفد بلادي لا زال يقدر أهمية هذه المبادرة وربما قدرتها على تحقيق أهدافها المنشودة وإنه على أتم استعداد للتعامل معها بكل إيجابية ومرونة من خلال الإطار الذي قد تقدروا به.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر سفير مصر وأعطي الكلمة الآن إلى سفير سلوفاكيا، السيد بينتر.

السيد بينتر (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، بداية أود ضم صوتي إلى من سبقني من المتكلمين لأهنتكم على توليكم مهام رئاسة المؤتمر وأتمنى لكم كل التوفيق في عملكم. وفي الوقت نفسه، أود أن أضيف أننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد بينتر (سلوفاكيا)

لقد تابع وفد بلدي المناقشات في خلال الأسابيع التسعة الأولى من دورة هذه السنة متابعة دقيقة، لا سيما بيان يوم الجمعة الماضي عن مقترح السفراء الستة المبتكر بشأن أنشطة المؤتمر المقبلة. وأتشرف بدعمه بالنيابة عن رئاسات المؤتمر للسنة الماضية إبان الجلسة العامة غير الرسمية.

لقد وضع المقترح بناء على ما عبرت عنه الوفود في أثناء المناقشات المكثفة التي أجراها السفراء الستة. وينبغي أن يمثل ذلك ضماناً بتحقيق تطلعات جميع الدول الأعضاء بالقدر الذي يدفعها لتأييده في هذا الظرف. ومع ذلك، فقد شعرنا، أحياناً، في المناقشات التي جرت يوم الجمعة الماضي أننا لم "نأت بجديد". وأشار في هذا الصدد إلى إعداد تقرير المؤتمر للسنة المنصرمة. ودون الخوض في التفاصيل، كان الشعور السائد لدينا ولدى أغلبية الزملاء هو أن انعدام العزم أو الشجاعة لتجاوز السلوك التقليدي أو المحافظ لا يزال قائماً. ففي يوم الجمعة الماضي، ذكرنا كلمات السيد أوردزونيكديز بأنه لا يوجد سبب لعدم الخروج من هذه الحلقة المفرغة. إن مضي عشر سنوات على التوقف عن الفعل من حيث إثمار نتائج ملموسة بشأن التفاوض على قضايا نزع السلاح ترك أثراً سلبياً على تصوراتنا عن الدور الأساس لهذه الهيئة. عشر سنوات من النقاش، أياً كان الهدف المحدد لإعطاء انطباع بأن الأمور تتحرك، أفضت بنا إلى مفترق طرق.

ولدينا خياران أساساً. فإما أن نكون على قدر المسؤولية ونتحلى بالشجاعة والعزم لبدء عصر جديد في تاريخ المؤتمر، وإما أن نرضى بالواقع الراهن المدمر. وكلا القرارين ينطوي على مخاطر ينبغي أن ندركها. وفي هذا الوقت، بالتالي، ينبغي أن نذكر بكلمات الأمين العام للأمم المتحدة السابق، السيد كوفي عنان، الذي شدد، إبان زيارته الأخيرة لقاعة المجلس، على أن الوقت مؤات والاختيار واضح. إن عدم قبول مقترح الرؤساء الستة الذي صيغ بعناية فائقة ولم يقدم إلا بعد أن استمع الرؤساء إلى كل واحد منا يعني إهمال هذه الكلمات.

إن وجود هذه الهيئة نفسه مهدد. وينبغي عدم التسليم بأن سنة أخرى من المناقشات ستحقق تطلعات حكوماتنا، بل وتطلعات المجتمع الدولي.

والواقع أن بعض الناس اليوم يقولون إن مؤتمر نزع السلاح، بسبب عدم القيام بعمل حقيقي، هيئة تتطلب اهتمام الدبلوماسيين الأقل درجة فقط. وقد لا نكون بعيدين كثيراً عن الوقت الذي يتكرس فيه هذا التقييم السلبي ويصبح المؤتمر هيئة لا فائدة منها وغير رسمية ولا جدوى عملية لها ولا تأثير.

وقبل بضعة أسابيع، سمعت بالمصادفة نقاشاً بين جماعة من السياح كانوا يزورون هذه القاعة. ويمكن وصف انطباعاتهم بجملة واحدة، وهي: ليت أولئك الدبلوماسيين - والواقع أنهم استعملوا عبارات فيها شيء من الاستهزاء - الذين يلتقون بانتظام في هذه القاعة يعيرون الانتباه على الأقل مرة في الأسبوع للرسوم التي فوق رؤوسهم، إذن لكان عدد الأسلحة أقل وأصبح العالم أقل عرضة لويلات الحرب.

واسمحوا لي بأن أحتتم بالقول إنني أتمنى أن نوجه جميعاً مزيداً من الاحترام لتطلعات ممثلي المجتمع الدولي والناس العاديين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة للمتكلم التالي على القائمة، ممثل بولندا.

السيد ميسزتا (بولندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيسة، اسمحوا لي بداية بأن أؤكد أن بولندا تؤيد تماماً بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به سفير ألمانيا قبيل قليل.

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في ظل رئاسة سري لانكا في اجتماع رسمي، اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن تهابي الحارة بمناسبة توليكم هذا المنصب الرفيع وأؤكد لكم دعم بولندا الكامل لعملكم. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره البالغ للإطار بأكمله الذي وضعه رؤساء هذه السنة، لا سيما سلفك من جنوب أفريقيا وإسبانيا، لما بذلوه من جهود جبارة لتوجيه عمل المؤتمر. كما نود تهنئة المنسقين الذين عينتهم الرئاسة على الطريقة الممتازة التي أداروا بها المناقشات الموضوعية استناداً إلى بنود جدول الأعمال. ولا شك أن كل هذه المساعي الجماعية ساهمت في إيجاد زخم إيجابي في مؤتمر نزع السلاح.

ونود أن نشكر ونشيد بكم وبجميع الرؤساء الستة بخصوص مشروع المقرر الرئاسي الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1 المؤرخة ٢٣ آذار/مارس الذي ينم عن نهج مبتكر وطريقة أصيلة في التفكير في المشاكل التي واجهها مؤتمر نزع السلاح. وقد سرنا أن الأفكار الواردة في المقترح استندت إلى التقدم المحرز حتى الآن. ويبدو أنها تعكس، في نظرنا، سعينا إلى التوصل إلى حلول وسط تسمح بالتوفيق بين مصالح جميع الدول الممثلة في هذه الهيئة الموقرة. وإضافة إلى ذلك، نرى أن المقترح يعالج التطلعات والنداءات الداعية إلى الخروج من المأزق الحالي والتي ما زال كثيرون يرددونها منذ أمد بعيد. لذا، ترى بولندا أن هذا المقترح يعد خطوة إلى الأمام في مساعينا لبعث الحياة في عمل المؤتمر. وبالتركيز على المساوي عوضاً عن المزايا في هذه المرحلة نعرض للخطر كافة الجهود الرامية إلى استئناف المؤتمر عمله.

وترحب بولندا بمشروع المقرر الرئاسي والافتراضات التي يتأسس عليها. ونود إذن أن نضم صوتنا إلى من أعربوا عن دعمهم الكامل للمقترح. ونعتبره أساساً سليماً لقرار يمكن أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح، وندعو جميع الدول إلى أن تتبع نهجاً مرناً وبناءً، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة للمتكلم التالي على القائمة، سفير جمهورية كوريا.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيسة، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في جلسة عامة رسمية في أثناء رئاستكم، أود أن أهنتكم من صميم قلبي على توليكم رئاسة هذه الهيئة. كما أود أن أشكر الرؤساء الستة لهذه السنة على تفانيهم في المضي قدماً بعمل المؤتمر. ويغتنم وفد بلدي هذه المناسبة ليؤكد لكم دعمه وتعاون الكاملان.

لقد بدأنا مناقشاتنا في مؤتمر نزع السلاح ولدينا شعور بتجدد الهدف أملاً في أن نجد حلاً عملياً لكي يستأنف المؤتمر عمله بعد سنوات من الإحباط، استناداً إلى التقدم المحرز في السنة الماضية. لقد كانت نقاشاتنا مكثفة ومنظمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وقد أثرت النقاشات المعمقة المركزة خلال الأسابيع التسعة المنصرمة مقترحاً قيماً هو مقترح الرؤساء الستة. ونقدر حق التقدير الجهود المضنية التي بذلها الرؤساء الستة وندعم المقترح كل الدعم. ويرى وفد بلدي أن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1 متوازن ويعكس تماماً نتائج المشاورات الثنائية التي أجازها الرؤساء الستة مع جميع الدول الأعضاء.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا)

وأدعو بهذه المناسبة جميع الأعضاء إلى استجماع إرادتهم السياسية والتحلي بالمزيد من المرونة من أجل الإبقاء على الزخم الموجود.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة الآن إلى المتكلم التالي والأخير على القائمة، وهو سفير ألمانيا.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): شكراً سيدتي الرئيسة على أنكم سمحتم لألمانيا بأن تتناول الكلمة باسمها الخاص. بداية، أود الإعراب عن سعادي بالمعلومات التي قدمها وفد إيطاليا هذا الصباح بشأن حصول الدكتور جوزيف غولدبلات مرة أخرى على شرف عظيم، وهذه هي المرة الثانية التي يحصل فيها على هذا الشرف منذ وجودي هنا وأعتقد أنه يستحقه تماماً.

ومرة أخرى، أود أن أؤكد لكم سيدتي ولسائر الرؤساء الذين يعملون ضمن مبادرة الرؤساء الستة دعم ألمانيا الكامل لجهودكم الرامية إلى توجيه أعمال هذا المؤتمر، لا سيما في هذه المرحلة الفاصلة. ونحن واثقون من أنه يمكن للمؤتمر، بقيادةكم الرشيدة، أن يحقق أخيراً ما كان يسعى إليه جاهداً منذ تسع سنوات، أي استئناف المؤتمر لعمله الموضوعي. وغني عن القول - ولن يفاجأ أحد بهذا الكلام - إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلت به ألمانيا هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي.

وقد شجعنا كثيراً تلك النقاشات البناءة والمنظمة والموضوعية التي جرت أثناء جلسات الأسابيع الماضية والتي أثارها "الإطار التنظيمي" الذي وضعه رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٧.

لذا، فنحن نرحب ترحيباً حاراً بمشروع المقرر الرئاسي الذي أدرجه الرؤساء الستة في الوثيقة CD/2007/L.1 المؤرخة ٢٣ آذار//مارس ٢٠٠٧، ونرى أن عناصره تجسد قرارات المؤتمر التي لا بد منها والتي يجب أن يتفق عليها لكي يستأنف عمله. وأنا مسرور مرة أخرى، كما كنت يوم الجمعة الماضي، بأن أعبر عن دعم ألمانيا التام والذي لا لبس فيه لمقترح الرؤساء الستة بصيغته الحالية.

ونرحب ترحيباً حاراً ونشجع كثيراً الجهود التي بذلها رؤساء عام ٢٠٠٧ الستة جماعياً لاستخلاص النتائج المناسبة من المناقشات التي جرت في الأسابيع الماضية. وبالخصوص، نشيد بقوة بالطريقة الدقيقة التي جمع بها الرؤساء الستة آراء كل دولة عضو في المؤتمر وعملوا على دمج تلك الآراء في مشروع مقترح مترابط لأنشطة المؤتمر فيما تبقى من العام - ونأمل أن يستمر ذلك فيما بعد. وهو يأخذ في الحسبان، على نحو نزيه ومنصف ومتوازن وشامل، مصالح جميع أعضاء المؤتمر؛ وتساوي الجميع في عدم الرضا يدل على أنه حل وسط واقعي.

كما نقدر العمل الذي قام به جميع المنسقين حق قدره ونقر لهم بالعرفان لما بذلوه من جهود في إطار بنود جدول الأعمال. وقد ساهمت ألمانيا، في إطار الاتحاد الأوروبي وفي الإطار الوطني، مساهمة كبيرة في مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال وستواصل المشاركة بفعالية في جميع النقاشات المقبلة. ونرى أن النقاشات التي جرت في الأسابيع

السيد براساك (ألمانيا)

الماضية - وإن تفاوتت في حدتها وعمقها وتفصيلها - بينت بوضوح لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح أنه رغم أن لكل بند من بنود جدول الأعمال مبرراً صحيحاً لوجوده، فإن لوجود نهج تفاضلي ما يبرره من جهة مقدار العمل المطلوب أن يقوم به المؤتمر بخصوص مختلف القضايا. لذا، فإننا ندعم دعماً تاماً النهج التفاضلي الذي أخذ به مشروع مقترح الرؤساء الستة.

إن استئناف المؤتمر مهمته بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لدى المجتمع الدولي للتفاوض على مسائل نزع السلاح يكتسي أهمية بالغة في ظل التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم.

ومن ثم فإن من المهم للغاية اليوم أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح القرار الرئيسي المتمثل في استئناف عمله. وفيما يتعلق بالقضايا الإحرائية - وسأتناول هذا الموضوع بالتفصيل - فإننا نؤيد تماماً الآراء التي أبديتها هذا الصباح سيدتي الرئيسة في هذه القاعة. وعليه، فإننا ندعو الآن جميع الوفود إلى أن تتحلى بأكبر قدر من المرونة وتتبع نهجاً بناءً لتحقيق هذا الهدف بأن تعتمد بسرعة مشروع المقرر الرئاسي الذي طرحه الرؤساء الستة. ولا يوجد لهذا النهج بديل واقعي وقابل للاستمرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم وأعطى الكلمة لمتكلمين آخرين سجل قبيل قليل في القائمة التي لدي. سعادة سفير الصين، لك الكلمة.

السيد تشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم سيدتي الرئيسة على تقديمكم بعض القضايا. ويرجو الوفد الصيني، كسائر الأطراف، أن يرى مؤتمر نزع السلاح يبدأ عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن. وفي السياق نفسه، أود اغتنام هذه المناسبة لتقديم بعض التعليقات على مشروع المقرر بصيغته الواردة في الوثيقة CD/2007/L.1. وآمل أن يتسنى توضيح بعض الأمور في هذا المضمار.

أولاً، تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن على المؤتمر، استناداً إلى جدول أعماله وفي بداية دورته السنوية، أن يضع برنامج عمله الذي يجب أن يشمل على جدول زمني لأنشطته لتلك الدورة. وحسب فهمي لهذه المادة، كان هذا بالفعل ما جرت عليه عادة مؤتمر نزع السلاح، أي أن المؤتمر، لكي يدير العمل الموضوعي، ينبغي أن يكون له برنامج عمل. وسؤالي هو: ما هي العلاقة بين مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1 وبرنامج العمل المنصوص عليه في النظام الداخلي؟ أو هل يجب أن نعتبر مشروع المقرر هو برنامج العمل المنصوص عليه في النظام الداخلي؟ فإن كان كذلك، فلماذا لم يُشر إليه بأنه هو برنامج العمل؟ وإن لم يكن كذلك، فهل ينبغي للمؤتمر ألا يصير على التقييد بهذا الحكم من أحكام النظام الداخلي لدى إدارته أعماله؟ أم إن الرؤساء الستة يرون أن مشروع المقرر، على النحو المقدم به في هذه المناسبة، حالة استثنائية؟

ثانياً، تنص المادة ٢٣ من النظام الداخلي على أنه يمكن للمؤتمر أن ينشئ هيئات فرعية، مثل لجان فرعية مخصصة أو أفرقة عمل أو أفرقة تقنية أو أفرقة خبراء حكوميين، متى استصوب ذلك لأداء مهامه بفعالية، بما في ذلك إن بدا أن هناك أساساً للتفاوض بشأن مشروع معاهدة أو غيره من مشاريع النصوص. والآن، فماذا عن هؤلاء المنسقين المشار إليهم

السيد تشينغ (الصين)

في مشروع المقرر: هل هم هيئة فرعية مثلاً؟ ولماذا نتجنب استعمال اللجان الفرعية المخصصة أو غيرها من الآليات الفرعية المعتاد استعمالها في المؤتمر؟ وهل تعيين هؤلاء المنسقين يستند إلى توافق في الآراء عبرت عنه جميع الدول الأعضاء في إطار مشاوراتها الثنائية أم إلى مجرد اقتراحات بعض الدول الأعضاء؟ ولماذا لا نعين منسقين خاصين؟ وهل تقارير المنسقين تمثل آراء المنسقين الشخصية أم آراء جميع أعضاء المؤتمر؟

ثالثاً، رأيي الأولي هو أن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1 يختلف اختلافاً كبيراً عن المقترحات التي قدمها السفراء الخمسة. فهل الرؤساء الستة يشاطرون هذا الرأي أم تشعرون أنه لا يوجد اختلاف جوهري بينهم؟

رابعاً، أرى أن ولايات المنسقين بشأن المواضيع الثلاثة المتمثلة في نزع السلاح ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة نووية، بالصيغة الواردة في مشروع المقرر، لا تختلف عن الولايات المسندة إلى المنسقين المعنيين بتلك المواضيع الثلاثة في الإطار التنظيمي الذي وضعه فريق الرؤساء الستة أثناء الجزء الأول من دورتنا. وأود الاستشهاد برئيستنا السابقة، سفيرة جنوب أفريقيا التي قالت:

(تكلم بالإنكليزية)

"... سينظم المنسقون ويرأسون المداولات التي تعالج بنود جدول الأعمال معالجة شاملة دون شروط مسبقة، واضعين في الحسبان جميع الآراء والمقترحات المتصلة بالموضوع، الماضية والحاضرة والمقبلة."

(ثم تكلم بالصينية)

ويتحدث مشروع المقرر عن تعيين منسقين لرأسوا المناقشات الموضوعية - فهل فهمي سليم؟ وبعبارة أخرى، ليس هناك فرق بين الاثنين.

خامساً، تتحدث الفقرة ٣ من مشروع المقرر عن "القضايا ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي". فهل هذه "القضايا ذات الصلة" تعني فقط منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية؟ فإن كان الأمر كذلك، فلماذا لم يذكر ذلك صراحة؟

سادساً، ينص النظام الداخلي على أنه ينبغي للمؤتمر، قبل بدء أي دورة سنوية، أن يضع برنامج عمل لتلك الدورة. بيد أن مشروع المقرر لا يحدد إطاراً زمنياً واضحاً للمنسقين. ففي البيان الذي أدليت به قبيل قليل، قلت ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

"ستستمر [مدة سريان مشروع المقرر] طوال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧."

(ثم تكلم بالصينية)

فإن كان الأمر كذلك، فلماذا لم تذكر هذه المسألة بوضوح في مشروع المقرر؟

السيد تشينغ (الصين)

هذه هي القضايا الحاضرة في ذهني حالياً. وأمل أن يكون فريق الرؤساء الستة قادراً على الإجابة عنها بكل صدق. ومما لا شك فيه أن ذلك سيساعد الوفد الصيني كثيراً على التوصل إلى فهم شامل ودقيق لهذه القضايا ودراسة مشروع المقرر دراسة مفصلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على القائمة، سفير بلغاريا.

السيد دراغانوف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الرفيع. ونتمنى لكم التوفيق في مساعيكم. وبوسعكم الاعتماد على دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. واسمحوا لي بأن أشكر جميع رؤساء عام ٢٠٠٧ على جهودهم النافعة. ويأمل وفد بلدي صادقاً أن تسمح استمرارية وعمل رؤساء دورتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، مشفوعان بحسن نوايا جميع الدول الأعضاء، بنجاح المؤتمر ومضيه قدماً هذه السنة.

وقد عمل وفد بلدي على مدى سنوات من أجل أن يستأنف المؤتمر عمله الموضوعي، وبوسعي أن أؤكد لكم أننا سنستمر في بذل قصارى جهدنا في هذا الصدد. وأؤيد بيان الاتحاد الأوروبي المشترك الذي أدلت به ألمانيا قبيل قليل، وأضم صوتي إلى المتكلمين السابقين الذي أعربوا عن دعمهم لمقترح الرؤساء الستة. ويشارك وفد بلدي في الرأي الذي يذهب إلى أن هذه الصيغة، التي قد لا تتصف بالكمال، تبدو الوحيدة الممكنة في هذه المرحلة، وأود تشجيع جميع الدول الأعضاء على أن تغتنم هذه الفرصة وتدعم المقترح بروح التعاون البناء والمرونة.

ولنتحاش ارتكاب أي خطأ في هذا الصدد. فقد لا تتاح فرصة أفضل لمؤتمر نزع السلاح قبل مدة طويلة. وكما جاء على لسان مانديلا في قولته الشهيرة "الأوان هو الآن".

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم جميعاً وأود أن أشكر جميع الوفود على العبارات اللطيفة التي قالتها في الرئاسة وفي الرؤساء الستة والمنسقين.

لقد حاول الرؤساء الستة جُهدهم الاستجابة لطلبات التوضيح التي قدمت في الجلسات العامة الرسمية وغير الرسمية. وقد حاولنا ذلك أيضاً من خلال اجتماعات ثنائية مكثفة واجتماعات المجموعات الإقليمية، ودعونا أيضاً الدول الأعضاء التي لا تزال تلتمس توضيحات إلى أن تلتقي بالرؤساء الستة وربما تحاول الاستفادة من هذا الزخم في المؤتمر لكي يستأنف عمله.

والآن وقد تحدث جميع المتكلمين الذين كانوا مسجلين في القائمة، أود أن أتساءل إن كان هناك وفد يرغب في أخذ الكلمة. فإن لم يكن الأمر كذلك، فإننا نختتم جلستنا العامة. وستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥
